

(مادة ٢)

(١) لتنفيذ مانصت عليه المادة الأولى السابقة ، فإن حكومة إيطاليا - كابراء أول - تقوم بالترخيص لمؤسسات الإيطالية للإئمان المتوسط الأجل ، التي تطلب منع حكومة الجمهورية العربية المتحدة التي يمثلها البنك المركزي المصري قرضاً مالياً بـ ١,٧٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية تعادل ٨٥٪ من قيمة القسط الأول من الأصل الناتج عن استهلاك القرض المالى البالغ قيمته ١٢,٠٠٠ مليون ليرة إيطالية والمذكور في المادة الأولى السابقة والذى يستحق في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٠.

(ب) بالنسبة لسعر الفائدة الذى سيجرى تطبيقه من تاريخ وضع القرض المذكور تحت تصرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، والذى سيتم دفعه على أقساط نصف سنوية مؤشرة ، وكذلك بالنسبة لسداد نفقات التأمين والشروط والترتيبات الخاصة بالقرض المالى سيجرى تقريرها بواسطة اتفاق معرف يتم عقده بين البنك المركزي المصرى ومؤسسات الإئمان الإيطالية السابق ذكرها .

(ج) يتم عقد الاتفاق المصرف المنوه عنه في الفقرة (ب) في أقرب وقت ممكن .

(د) يتم وضع القرض المالى البالغ قيمته ١,٧٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية والمذكور في الفقرة السابقة (١) تحت تصرف البنك المركزي المصرى بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة بدفع القسط الأول من أصل وفوائد القرض المنصوص عليه في الاتفاق الموقع في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٩ .

(هـ) يتم سداد القرض المالى البالغ قيمته ١,٧٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية على ستة أقساط نصف سنوية متساوية خلال ٣٦ شهراً من تاريخ وضع المالى المذكور تحت تصرف البنك أو البنك الإيطالية التي يحددها البنك المركزي المصرى وفقاً للسادة التالي .

(مادة ٣)

تقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة باستخدام القرض السابق ذكره والبالغ قيمته ١,٧٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية على الوجه التالي :

١,٦٢٥,٠٠٠ ليرة إيطالية لدفع قيمة الأسمدة والقمح أو دقيق القمح المتتبعة في إيطاليا والتي يتم توريدتها إلى الجمهورية العربية المتحدة .

٧٥,٠٠٠ ليرة إيطالية يتم قيدها فوراً في الحساب الدائن من الحساب "ب" المنصوص عليه في البروتوكول الخاص رقم "٢" الموقع بين الجمهورية الإيطالية والجمهورية العربية المتحدة في ٥ مارس سنة ١٩٦٠ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٧١

بشأن الموافقة على الاتفاق المالى بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية إيطاليا والموقع في روما بتاريخ ١٩٧٠/٩/٣ والكتب المتبادلة الملحقة به

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وبعد موافقة مجلس الأمة لدى العرض عليه ،

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على الاتفاق المالى بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية إيطاليا والموقع في روما بتاريخ ١٩٧٠/٩/٣ والكتب المتبادلة الملحقة به ، وذلك مع التعظيم بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٩٠ (١٥ فبراير سنة ١٩٧١)

أئم السادات

اتفاق مالى

بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية إيطاليا  
إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية إيطاليا بروح من الصداقة والتعاون الاقتصادي القائمين بين البلدين قد توصلتا إلى  
الاتفاق التالي :

(مادة ١)

إشارة إلى المفهوم الذى تم التوصل إليه في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٩ بمناسبة توقيع الاتفاق الخالص عن قرض مالى تصل قيمته إلى ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية (اثنا عشر مليونا ) ليرة إيطالية لدفع جزء من قيمة القمح ودقيق القمح المتبع في إيطاليا الذي تم استيراده بواسطة الجمهورية العربية المتحدة ، فإن حكومة إيطاليا تعزز ارتباطها بالسياح لحكومة الجمهورية العربية المتحدة باعادة استخدام الأقساط المختلفة المدفوعة لسداد القرض المشار إليه لدفع كامل قيمة المنتجات والخدمات الإيطالية التي يتم توريدتها إلى الجمهورية العربية المتحدة .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٧١

بيان الموافقة على الكتاب المتبادل بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠، بشأن تجديد المادة ٢ من اتفاق المدفوعات في القاهرة بشأن تعديل المادتين ٢ من اتفاق المدفوعات الموقع بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٩ بين حكومة الجمهورية

العربية المتحدة وحكومة الثورة بجمهورية كوبا

رئيس الجمهورية  
بعد الاطلاع على الدستور؛  
وبعد موافقة مجلس الأمة الذي أرض عليه؛

قرر :

مادة وحيدة — الموافقة على الكتاب المتبادل بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠، في القاهرة بشأن تعديل المادتين ٢ من اتفاق المدفوعات الموقع بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٩ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية كوبا، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٤٩٠ (٢٥ فبراير سنة ١٩٧١)

أنور السادات

سفارة جمهورية كوبا

(القاهرة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٠)

صاحب السعادة

أشرف بأن أقر فيها بيل أنه قد تم التوصل إلى الاتفاق التالي بشأن تعديل المادتين ٢ من اتفاق المدفوعات — البرم بين حكومة جمهورية الثورة الكوبية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ، في ٢٠ مايو ١٩٦٩—والذي ينص حرفياً :

(١) المادة (٢) من الاتفاق سالف الذكر سعدل ليصبح كالتالي :  
”بفرض تسليم البذل التجاري بين البلدين، توافق الأطراف المعنية على أن يمنع كل منها الآثار الجانبية متداولة قدرها ٨٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني عملة حسابية لا تتحمل بأية فائدة ، تستند عن طريق المسابات البذل المذكورة بال المادة (١) من اتفاق المدفوعات هذا .

وتجاوز عن حد المديونية الذي قدره ٨٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني في حد ١٨٠,٠٠٠ جنيه استرليني تم تسويته خلال ٦ أشهر، من تاريخ التبادل الأول ، بموجب تضمين بضائع . وعقب انتهاء الفترة المذكورة فالرصيد المتبقى من التبادل ، إذا وجده ، ثم تسويته وفقاً لما يتفق عـ

الطرفان . وعلى كل ، فهذا التبادل سوف لا يحمل بأية فائدة ”

(مادة ٤)

يتم وضع القبضة الناتجة من القرض المالي المذكور في الفقرة (١) من المادة رقم ٢ السابقة تحت تصرف البنك المركزي المصري في حساب خاص بالبنية الإيطالية يفتح بواسطة البنك أو البنك الإيطالية التي سيقوم بتحديدها البنك المركزي المصري .

(مادة ٥)

في إطار الارتباط المذكور في المادة الأولى من هذا الاتفاق فقد اتفق على أن يتم في أقرب وقت ممكن وضع التصريح الخاصة بالشروط ومصير المبالغ الناتجة من إعادة استخدام الأقساط ابتداءً من القسط الثاني إلى وبما في ذلك القسط السادس المستحق على الجمهورية العربية المتحدة نتيجة لاستهلاك القرض البالغ قيمته ١٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية .

وصيـم سداد القرض المشار إليه بالكامل خلال فترة أقصاها ١٥ سنة .

(مادة ٦)

يسرى هذا الاتفاق من تاريخ توقيعه .  
تم في روما في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠ من نسختين أصلتين كل منها باللغتين الإيطالية والإنجليزية .

عن جمهورية إيطاليا

(إمضاء)

ماريو زاجاري

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس جمهورية رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٧١، بشأن الموافقة على الاتفاق المالي بين حكومة جمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية إيطاليا والموقع في روما بتاريخ ٣٠١٩٧٠/٩/٣٠ والكتب المتبادلة الملحقة به ،

قرر :

مادة وحيدة — ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاق المالي بين حكومة جمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية إيطاليا والموقع في روما بتاريخ ٣٠١٩٧٠/٩/٣٠ والكتب المتبادلة الملحقة به ، ويصل به اعتباراً من ٣٠ ١٩٧٠/٩/٣٠

محمد رياض